تدخل الجزائر في مرحلة إصلاحات شاملة هدفها إنعاش الاقتصاد الوطني والقضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية فيه، إلى ذلك وضع الإطار التشريعي لتحضير الانتقال إلى اقتصاد سوق بإصدار عدة نصوص تشريعية جديدة، وتعديل نصوص أخرى، تماشيا مع المرحلة القادمة.

ولأن توفير العقار يعتبر محددا أساسيا لإنجاح هذه العملية وعاملا مساعدا على جلب المستثمرين الأجانب، لذلك فهو لا يزال رهين الكثير من العوامل والممارسات التي تحول دون مروره بسلام.

ويعد الاستثمار العمود الفقري لبناء تنمية اقتصادية، و يمكن القول أن الإتفاقيات المتعلقة بتشجيع الإستثمارات التي صادقت عليها الجزائر الثنائية والمتعددة لم تعطي تعريفا جامعا ومانعا بضبط مفهوم الاستثمار، ففي هذه الحالة يبقى هذا الأخير مثيرا للجدل وانشغال القانونيين والاقتصاديين والقضاء على ارتباطه الوثيق بالحماية، والضمانات التي تبرم لأجلها الدول الإتفاقيات المتعلقة بالتشجيع و الحماية.